TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/372
28 April 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الإعلان الوزاري لمجموعة الـ ٧٧

الأونكتاد التاسع، ميدراند، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦

١- نحن، وزراء مجموعة الـ ٧٧ والصين، قد اجتمعنا في ميدراند بجمهورية جنوب أفريقيا في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ونعرب عن بالغ تقديرنا لحكومة جنوب أفريقيا وشعبها لاستضافة الأونكتاد التاسع واتخاذ ترتيبات لعقد اجتماعنا الوزاري.

٢- ونشير إلى أن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد لعبتا دورا هاما في تعزيز مصالح البلدان النامية في المحافل الدولية المختلفة، بما في ذلك الأونكتاد. ونعرب عن التزامنا بزيادة تعزيز تضامن وتماسك مجموعة الـ ٧٧ والصين بإقامة تنسيق أكثر فعالية ومرونة لمواجهة تحديات التنمية، مع مراعاة النهج المختلفة الواردة في الاعلانات الوزارية الاقليمية المختلفة لمجموعة الـ ٧٧ والصين.

٣- وفي الأعوام الأخيرة، شهد الاقتصاد العالمي تغييرات بعيدة المدى نشأت جزئياً عن ظواهر معقدة مثل العولمة والتحرير. وقد أخذت عمليتا التحرير والعولمة المزدوجتان تشكلان نظاماً جديداً للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تتزايد فيها هيمنة الأنماط المتغيرة للانتاج، والاستثمار والتجارة، والامتداد العالمي للتمويل ودور التكنولوجيا المركزي. وقد أصبحت آلية السوق الأداة المفضلة لتخصيص الموارد ولكنها عاجزة عن حل جميع تحديات التنمية القائمة. وكثيرة هي فرص النمو والتنمية المتأصلة في هذه التغييرات. ومع ذلك، يمكن أن تجد البلدان النامية نفسها مستبعدة حقاً عن المشاركة الكاملة في هذه العملية وعن جني فوائدها أساساً بسبب القيود المختلفة التي لا تتحكم فيها.

٤- ولضمان زيادة ترابط السياسة العامة على المستوى الدولي، ندعو إلى مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة وفعالة في عملية صنع القرارات وحل المشاكل الاقتصادية العالمية من خلال تعزيز مبدأ تعددية الأطراف. وندعو أيضا إلى تحسين تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي على أساس عالمي بهدف تعزيز النمو والتنمية المستديمين للبلدان النامية.

٥- ونعيد تأكيد أهمية الأونكتاد ودوره المستمر بوصفه المحفل الرئيسي للجمعية العامة للأمم المتحدة لمعالجة قضايا التنمية والقضايا المترابطة معالجة متكاملة في مجالات التجارة، والتمويل، والاستثمار، والخدمات، والسلع الأساسية، والتكنولوجيا، والتنمية المستدامة، وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية التي تفضي إلى التنمية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليله لقضايا الترابط العالمية. وإذ نحن نشرف على ألفية جديدة، ينبغي للأونكتاد، بوصفه محفلاً عالمياً للمداولات والمفاوضات وبناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي، أن يكون في مقدمة الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز تنمية البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا والاقتصادات الضعيفة الصغيرة.

٦- ونظراً إلى الحقائق والتحديات الجديدة في العالم، هناك حاجة ملحة إلى اصلاح الأونكتاد وإعادة تنشيطه في كلا جانبيه التشغيلي والمؤسسي كي يمكنه الاستمرار في خدمة مصالح البلدان النامية على نحو أفضل. وينبغي لنا ضمان قيام الأونكتاد بتقديم مساهمة كبيرة لتحسين أوضاع معيشة جميع أفراد شعوبنا. وفي هذا الصدد، نعترف بالحاجة إلى استعراض تنفيذ سياسات وقرارات الأجهزة الحكومية الدولية المختصة في المنظومة وتشجيع التنسيق بين الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى، وبخاصة منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز.

٧- وينبغي، عند استنباط برنامج عمل ملائم وكاف للأونكتاد، أن يكون الغرض الرئيسي لعمل الأونكتاد في الأعوام القادمة قائماً على محورين يكمل أحدهما الآخر دون أن يتخلى عن وظائفه الهامة لتحليل الاقتصاد الكلي على نطاق عالمي. وينبغي للأونكتاد، من منظوره الانمائي الفريد، أن يسهم في إعداد جدول أعمال المفاوضات المقبلة المتعددة الأطراف. وثانياً، ينبغي له أن يركز على توفير خدمات عملية للدول الأعضاء في ميدان التعاون والمشورة التقنيين في مجالات مثل التجارة، والمفاوضات، والسلع الأساسية، وتشجيع الاستثمار، وتنمية المشاريع، والتجارة والبيئة، والكفاءة في التجارة، والخدمات.

٨- ويمثل استئصال الفقر في أجزاء كبيرة من العالم النامي، وخاصة في أقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض وغيرها من الاقتصادات الضعيفة الصغيرة حتمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية يواجهها المجتمع الدولي. وهذا يتطلب أيضاً، علاوة على الاجراءات الوطنية اللازمة، تعاونا دوليا هاماً يشمل مؤسسات القطاعين الخاص والعام. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد القيام بدور حاسم في البحث عن حلول لمشاكل الفقر، مع مراعاة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٩- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليل قضية الدين الخارجي التي تضر بالكثير من البلدان النامية لوضع اقتراحات متكاملة لهذه البلدان سعياً لالتماس حلول شاملة ودائمة لمشاكل الدين وخدمة الدين من أجل التعجيل بنموها وتنميتها الاقتصاديين. وينبغي للأونكتاد أن يعزز أيضا التعاون التقني في هذا الصدد.

١٠- ونؤكد أهمية انفتاح ومرونة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بجميع أشكاله، وطرائقه، ونطاقاته الجغرافية باعتباره استراتيجية للنمو والتنمية.

١١- وقد عززت اتفاقات جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية الثقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. بيد أن مصداقية النظام وقابليته للاستدامة يهددهما حالياً نشوء اللجوء إلى تدابير تتخذ من جانب

واحد وتتجاوز حدود أقاليم الدول. ولا ينبغي للشروط البيئية والاجتماعية أن تشكل عقبات جديدة أمام وصول البلدان النامية إلى الأسواق.

١٢- ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء استمرار استعمال التدابير الاقتصادية القسرية ضد البلدان النامية من خلال أمور من بينها العقوبات الاقتصادية والتجارية الأحادية الطرف التي تتناقض تناقضاً صريحاً مع القانون الدولي. وفي هذا الصدد، نعترض على المحاولات الجديدة التي تستهدف تطبيق القانون المحلي خارج حدود أقاليم الدول، مما يشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد منظمة التجارة العالمية.

١٣- وندعو إلى تجديد الالتزام السياسي بالتجارة الحرة ونوافق على ضرورة تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي تنفيذاً كاملاً نصاً وروحاً. وينبغي كذلك تحقيق عالمية منظمة التجارة العالمية التي تتسم بأهمية كبيرة لتعزيز وتحسين النظام التجاري المتعدد الأطراف في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، ينبغي منح البلدان النامية التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و/أو التي في أولى مراحل ادماجها في النظام التجاري الدولي فرصة لتحقيق الانضمام بشروط متوازنة تتمشى وقواعد منظمة التجارة العالمية، ومستوى تنميتها الاقتصادية، وتجارتها، واحتياجاتها المالية والانمائية.

١٤- وندعو المؤتمر إلى تقديم مساهمات ايجابية لاجتماع سنغافورة الوزاري المقرر أن تعقده منظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بإحالة تقديراته للتحديات والفرص الناشئة عن اتفاقات جولة أوروغواي من وجهة نظر انمائية. وهذا يجب أن يشمل، في جملة أمور، القضايا الجديدة والناشئة التي يُنظر إليها من نفس الزاوية بغية ضمان أن فوائد النظام التجاري المتعدد الأطراف المتطور تعزز النمو الاقتصادي المستديم والتنمية المستدامة بإدراج زيادة تحرير التجارة في المجالات التي تهم البلدان النامية.

١٥- وتتطلب الحالة الراهنة شراكة حقيقية وتعزيزاً للتعاون الدولي لتسخير الدفعات الايجابية للعولمة والتحرير وإحباط الآثار السلبية. ويتيح الأونكتاد التاسع فرصة استثنائية لإعادة تنشيط الحوار بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي من أجل إحياء تنمية البلدان النامية من خلال شراكة حقيقية. وينبغي لجميع الحكومات ألا تألو جهدا لاغتنام فرصة إقامة شراكة عالمية حقيقية تستهدف كفالة السلم والتنمية الدوليين.

١٦- وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع السياسات والتدابير والإجراءات الملموسة لتحقيق أهداف النمو المستديم والتنمية المستدامة. ونكرر مرة أخرى التزامنا بتحقيق هدفي السلم والتنمية الدوليين مؤكدين بذلك اقتناعنا بأن السلم لا يتحقق بدون التنمية.

١٧- ونحن على ثقة من أن روح جنوب أفريقيا ستكون مصدر إلهام للحوار المستمر والبناء بين جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد بهدف التوصل في نهاية الأمر إلى تحقيق التنمية العادلة والمستدامة والرخاء للجميع.

- - - - -